

علاقات العراق بمجلس التعاون الخليجي (1981م-2011م): دراسة تاريخية للأسباب

التي أبعدت العراق عن الانضمام له

محمد عباس حميد الخفاجي

مديرية تربية بابل

Mohamadabass064@gmail.com

تاريخ نشر البحث: 2021/2/24

تاريخ قبول النشر: 2020/ 11 / 7

تاريخ استلام البحث: 2020/ 2 / 19

المستخلص

عام 1981م انشأ مجلس التعاون الخليجي ليضم ست دول ويستبعد العراق الخليجي العربي المشغول بالدفاع عن الدول الست أمام إيران لتبدأ صفحة جديدة من العلاقات بين العراق ودول المجلس، التي دعمت العراق خشية هيمنة إيران، دعماً مادياً استحق التسديد مع نهاية الحرب عام 1988م من بلد منهك اقتصادياً، دفع ذلك الرئيس صدام حسين لغزو الكويت واحتلالها عام 1990م، لتتوتر علاقات المجلس مع العراق ويستعين بالغرب لإخراج العراق وتدميره وتدخل المنطقة نفقاً مظلماً، ويعود الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبمساعدة المجلس لاحتلال العراق منهك من حصار اقتصادي ظالم وقع ضحيته الشعب العراقي عام 2003م. لتبدأ صفحة أخرى من العلاقات بين المجلس والعراق حاول فيها العراق ترتيب ما أفسده الدكتاتور، لكنه لم يجد تفاعلاً من دول المجلس التي أبقت العراق خارج منظومتها رغم وجود الكثير من المبررات لانضمام العراق للمجلس. لكن دول المجلس رأت بحكم القرب الجغرافي والتاريخ المشترك والتجارب التي مرت بها والتدخلات الأجنبية، أن العراق ليس في أفضل حالاته ليكون عضواً أو شريكاً في هذه المنظومة.

الكلمات الدالة: مجلس التعاون، العراق، الكويت

Iraq's Relations with the Gulf Cooperation Council (1981-2011): A Historical Study of the Reasons that Kept Iraq from Joining it

Mohammed Abbas Hameed

Babylon Education Directorate

Abstract

In the year 1981 AD, the Gulf Cooperation Council was established to include six countries and excludes the Arab Gulf Iraq, which is busy defending the six countries in front of Iran, to start a new page of relations between Iraq and the countries of the Council, which supported Iraq for fear of Iran's domination, material support that deserved repayment with the end of the war in 1988 AD from a country economically exhausted, This prompted Iraqi President Saddam Hussein to invade and occupy Kuwait in 1990, so that the council's relations with Iraq are strained and the West is used to get Iraq out and destroy it and enter the region a dark tunnel. To begin another page of relations between the Council and Iraq, during which Iraq tried to arrange what the dictator spoiled, However, he did not find the interaction of the GCC states that kept Iraq outside its system, despite the existence of many justifications for Iraq's joining the council. However, the GCC states saw by virtue of geographical proximity, shared history, experiences and foreign interventions, that Iraq is not at its best to be a member or partner in this system.

Key word : Cooperation Council, Iraq, Kuwait

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أن العراق في التطوير الأكاديمي المؤطر للمفهوم الإقليمي الخليجي هو أحد مكونات هذا النظام بوضوح حدوده الجغرافية والطبيعية، وعرف عنه تاريخياً وبشكل خاص منذ اللحظات الأولى لإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربي في آيار 1981م بوصفه أحد بلدان الخليج وجزءاً لا يتجزأ من مكونات نظامها الإقليمي وتفاعلاته، فالعراق جزيري الموقع (ضمن شبه الجزيرة العربية) خليجي الجوار والانتماء، قومي الهوية والطموح، وعليه فإن موقع العراق الطبيعي هو أن ينظم إلى مجلس التعاون لا أن يكون خارجه. وانطلاقاً من هذه الفرضية يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الآتية:-

- 1- الأسباب التاريخية التي حالت دون ضم العراق إلى المجلس.
- 2- المواقف الخليجية من الحرب العراقية الإيرانية وأثرها في بقاء العراق خارج المجلس.
- 3- الاجتياح العراقي للكويت وأثره السلبية على العراق ودول المجلس.
- 4- الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره على علاقات العراق بدول المجلس.
- 5- مسوغات انضمام العراق لدول المجلس.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من عدة أسباب لعل من أبرزها:

- 1- هذه الدراسة هامة لأنها تقدم للباحثين والسياسيين والاقتصاديين معلومات تتعلق بالمسارات السلبية والإيجابية للعلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي.
- 2- بيان أسباب رفض الخليجيين دخول العراق لمجلس التعاون الخليجي على الرغم من أنه جزء لا يتجزأ من الجسد الخليجي بخاصة، والعربي بعمامة.
- 3- دراسة تداعيات عدم انضمام العراق لمجلس التعاون لدول الخليج العربي.
- 4- تسليط الضوء على مواقف مجلس التعاون من الأحداث التاريخية التي مرّ بها العراق منذ نشأ المجلس 1981م حتى خروج العراق من طائلة البند السابع 2011م.

منهجية البحث

فقد قمنا باستخدام المنهج التاريخي "الإستردادي" لأنه يساعد على دراسته التغيرات التي طرأت على منطقة الخليج العربي وتطور العلاقات العراقية الخليجية وتحليلها وتفسيرها علمياً، واستقراء الأحداث والتطورات التي كان لها أثرها في بقاء العراق خارج المنظومة الخليجية.

المقدمة

العراق بلد مطل على الخليج العربي، وله روابط اجتماعية تاريخية وصلات ثقافية ومصالح اقتصادية مع دول المجلس، وبذلك لن يكون بعيداً عن التأثير في صياغة خارطة المستقبل للمنطقة، لذلك تعد دراسة علاقات العراق - بدول مجلس التعاون الخليجي من المواضيع الجديرة بالاهتمام لما لها من دور أساسي في معرفة سياسات دول الخليج والعراق والعوامل المؤثرة فيها. فقد مرت العلاقات العراقية-الخليجية منذ تأسيس الدولة العراقية في العصر الحديث عام 1920م وبرزت الدول الخليجية كدول مستقلة وعلى فترات متعاقبة ابتداء من المملكة العربية السعودية في عام 1926م واستقلال الكويت عام 1961م حتى استقلال المتبقي من دول الخليج العربي بعد الانسحاب البريطاني 1968-1971م بفترات غير مستقرة فنجدها مرة في أوج أواصرها وتطورها واستقرارها الذي ينجم أحياناً ليس بسبب اتفاق وحدة الرؤية وإنما لوحدة المصالح وفي أحيان أخرى نراها متذبذبة وغير مستقرة، لذلك تناولت هذه الدراسة العلاقات العراقية الخليجية بأربعة مباحث:

المبحث الأول: العراق ونشأة مجلس التعاون لدول الخليج العربي

كانت دول الخليج العربي⁽¹⁾ المعروفة اليوم، عبارة عن مجموعات من المشيخات والإمارات الصغيرة التي تفقد صورة الدولة الحديثة في بداية القرن الماضي، وبذلك كان البحث عن صيغة معينة لتطوير كيانات هذه الإمارات هو الدافع الأساسي لها من أجل الوحدة مع جيرانها من المشايخ والإمارات والدول العربية التي تجمعها العديد من الخصائص المشتركة والتي من أهمها العرق، والدين واللغة، إضافة إلى الحاجة إلى مواجهة تحديات البيئة الإقليمية المتزايدة خصوصاً في ظل وجود قوى إقليمية كبرى مثل إيران⁽²⁾.
لم يكن العراق غائباً عن محاولات الوحدة الخليجية قبل ظهور مجلس التعاون الخليجي ففي عام 1909م دخل الأمراء العرب في كل من عربستان والبصرة والكويت في محادثات ومحاولات سياسية متعددة لإقامة كيان سياسي موحد لهم، لكن لم تتحقق أية منجزات سياسية وحدوية في وقتها، وحاولت بريطانيا مع اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914م دفع زعماء الخليج لتحقيق وحدة أشمل من الوحدة التي حاولوا تحقيقها عام 1909م، بدعوتها لعقد مؤتمر يضم حكام الخليج لإقناعهم بإقامة تحالف عربي على أقل تقدير، لكن حكام الخليج رفضوا الحد الأدنى الذي تتحدث عنه بريطانيا⁽³⁾.

وفي عام 1930م تأسس حزب الاخاء الوطني العراقي، وكان الحزب يتبنى فكرة الوحدة بين العراق والكويت منذ تأسيسه، وفي 1939م حمل تلك الدعوة لتصبح دعوة قومية على امتداد رقعة العراق والكويت كلها، وتبنتها الصحافة والعديد من المثقفين العرب في وقتها. وقد كانت أي خطوة سياسية في ذلك الوقت شبيهة بخطوة الوحدة بين العراق والكويت، لا بد لها من موافقة بريطانية، وعند استمزاغ الرأي البريطاني في ذلك، غالباً ما يكون القرار البريطاني قراراً سلبياً معارضاً لهذه الخطوة⁽⁴⁾.

ومع ظهور حلف بغداد 1955م فكرت بريطانيا بربط الإمارات العربية في الخليج بالحلف، وظهر الحديث عما يسمى باتحاد فدريالي يضم الكويت والبحرين وقطر وإمارات الساحل السبع، إلا أن شعوب هذه

المناطق عارضت هذه الفكرة، وعارضتها بعض الدول العربية بسبب خشيتها من أهدافها وغاياتها السياسية من هذا الاتحاد⁽⁵⁾.

وفي عام 1976م عقد مؤتمر في مسقط لوزراء خارجية دول منطقة الخليج العربي بين كل من الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، قطر، المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان. فضلا عن العراق وإيران حول التعاون الخليجي نتيجة تطورات الأحداث السياسية في المنطقة وهي التطورات التي طرحت مسألة أمن الخليج العربي على طاولة النقاش بين دول الإقليم، إلا أنه على الرغم من التقارب في التوجهات حول مسألة أمن الخليج فإن هذا التقارب لم يتمخض عنه أي نوع من أنواع التحالفات بين دول هذه المنطقة فالعراق وإيران رأيا أن مسؤولية الأمن تقع على عاتق دول المنطقة بالدرجة الأساس، ورأت باقي الدول الخليجية وبدرجة متفاوتة أن تحقيق الأمن والاستقرار يتطلب البحث عن حلفاء في النظام الإقليمي والدولي بصفته الخيار الوحيد لتحقيق الأمن الإقليمية⁽⁶⁾.

وفي عام 1978م اتفق قادة الدول الخليجية في قمة بغداد على ضرورة إجراء لقاءات للتنسيق والمتابعة في مختلف المجالات وصولاً إلى تكوين كتل جماعي إقليمي⁽⁷⁾.

وقد شهدت السبعينات من القرن الماضي العديد من أشكال الوحدة ما بين دول الخليج قبل ان يتشكل مجلس التعاون الخليجي إذ عقد العديد من المؤتمرات الوزارية في المجالات كافة، وقد ظهرت عدد من المؤسسات والمنظمات المتخصصة التي عززت روح الشراكة والرغبة في العمل الجماعي المشترك التي كان العراق طرفاً فاعلاً في هذه المؤسسات، والجدول أدناه يوضح أبرز مجالات التعاون بين دول الخليج قبل قيام المجلس:

ت	المؤسسة	الأعضاء	العام
1	الحوض الجاف	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر، اليمن	1967
2	بنك الخليج الدولي	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1975
3	مؤسسة الإنتاج البرامجي المشترك	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1976
4	مكتب التربية العربي لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1976
5	الأمانة العامة للصحة لدول الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1976
6	شركة الملاحة العربية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1976
7	منظمة الخليج للاستثمارات الصناعية	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1976
8	جهاز تلفزيون الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1977
9	وكالة أنباء الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1978
10	مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1978
11	المركز الخليجي لتنسيق التدريب الإذاعي والتلفزيوني	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1979
12	اتحاد غرفة الصناعة والزراعة الخليجي	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1979
13	شركة الخليج لصناعة البتروكيمياويات	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر	1979
14	المركز الإقليمي للأرصاء البحري	الإمارات، البحرين، السعودية، الكويت، العراق، عمان، قطر، إيران	1980

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع دول الخليج العربي كان فيما بينها أسس للتعاون والشراسة في العديد من المجالات وهذا ما يدل على الرغبة بتعزيز أو اصر القوة والتنمية مع بعضهم، ومؤشر على طبيعة العلاقة المنفتحة مع العراق قبل تشكيل مجلس التعاون العربي⁽⁸⁾.

وفي بداية الثمانينيات من القرن الماضي كثفت الكويت من اتصالاتها وجهودها بمؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان تشرين الثاني 1980م إذ اطلع أمير الكويت زعماء دول الخليج على التصور الكويتي لإستراتيجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات وبعد المؤتمر قام وزير خارجية الكويت بجولة شملت دول الخليج العربي وكذلك العراق في كانون الأول 1980م لعرض التصور الكويتي وبشكل تفصيلي الذي يقوم على تقوية الروابط بين دول الخليج في المجالات السياسية والاقتصادية والنفطية والثقافية والعسكرية في إطار إستراتيجية مشتركة وشاملة وقد وجد التصور الكويتي ردود فعل إيجابية من الجميع⁽⁹⁾.

وفي 25 أيار 1981م صارت هناك فرصة أمام دول الخليج العربي الست، التي تتمثل في نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتشكيل كتلة إقليمية في مواجهة التحديات المشتركة لا يكون العراق طرفاً فيها، إذ التقى قادة دول مجلس التعاون في مدينة أبي ظبي إذ تحدث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة كمضيف ورئيس للمؤتمر ثم تحدث السيد الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية وتحدث السيد الحبيب الشطي الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وفي ختام الجلسة تم التوقيع على وثيقة قيام المجلس أو ما يسمى بالنظام الأساسي للمجلس، وفي اليوم التالي اجتمع جميع الزعماء الخليجيين في جناح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة ورئيس المؤتمر واتخذوا قرار إسناد أمانة المجلس إلى السفير عبد الله بشاره ومن هذا التاريخ فقد دخل الخليج فصلاً تاريخياً جديداً إذ تم الانتقال إلى مرحلة العمل الجماعي الذي حدد بموجب وثائق المجلس، وقد عدّ اجتماع الرياض بداية للتحويل إذ حدد صيغة التعاون وأسلوبه وهي صيغة "مجلس تعاون" وهذا المجلس في الحقيقة ليس شكلاً من أشكال الوحدة وليس أيضاً شكلاً من أشكال الاتحاد⁽¹⁰⁾.

الثورة الإسلامية التي حدثت في إيران عام 1979م، والحرب العراقية الإيرانية عاملان أساسيان في سعي دول الخليج العربي نحو الوحدة فيما بينهم، لأن كلا الدولتين تشكلان تقيلاً في المنطقة سواء العراق أم إيران، فضلاً عن المخاوف من احتمال تعرضهما لأخطار الحرب⁽¹¹⁾.

وهذا ما حذر منه المؤرخ الكويتي عبد المالك التميمي بأن أية قوة إقليمية عندما تشعر بقوتها العسكرية والأيدولوجية قد تعمل على ابتلاع جيرانها من الدول الصغيرة، والحل أمام دول الخليج العربية الصغيرة الإقدام على خطوات إستراتيجية تاريخية والتنازل عن بعض سيادتها القطرية لتحقيق اتحاد يحفظ لها استقلالها ويحقق لها أمنها وعمقها البشري والاقتصادي والجغرافي وقوتها الاقتصادية والتنمية⁽¹²⁾.

وإذ جاء تشكيل المجلس بمثابة رد الفعل الجيوسياسية على هذه الحرب لا سيما وأن الحرب جرت في منطقة إستراتيجية مهمة ترتبط بالمصالح العسكرية والاقتصادية والسياسية لكلا الدولتين، وأنها تهدد الجانب الأمني لدول مجلس التعاون الخليجي، فأنشأ المجلس بدوافع أمنية-دفاعية، ولم تشمل عضوية العراق تجنباً من ناحية لاستفزاز إيران وخشية من هيمنة العراق، الدولتان الأكبر والأكثر ثقلاً من دول الخليج الست جميعاً من ناحية ثانية⁽¹³⁾.

اتسعت الحرب وأصبح لا بد أن يكون لدول مجلس التعاون الخليجي موقف واضح من تلك الحرب الدائرة بالقرب من أراضيها، إذ كان الموقف الخليجي يتسم بالحيادية أملاً منها في تحقيق التوازن لمصالحها الخليجية والمصالح العربية، بدت مساعي دول مجلس التعاون الخليجي ومواقفها تتضح في مؤتمر القمة الأولى لمجلس التعاون الذي انعقد في أبي ظبي 25 أيار 1981 أكد ببيانه الختامي السعي الحثيث لإيقاف الحرب لأنها تهدد أمن المنطقة، مؤكداً ضرورة إيجاد حل سلمي بين العراق وإيران لأن في استمرار النزاع تهديد لأمن واستقرار المنطقة، وعبر عن دعمه لكافة المساعي السلمية لحل الأزمة وإن اختلفت أشكالها⁽¹⁴⁾.

ولم يشهد العراق في حربه مع إيران أي غضب أمريكي أو عالمي على خلاف إيران. إذ كان الهرج العنيف والقاسي الذي استخدمته ليس فقط ضد الولايات المتحدة بل ضد الأقطار الإسلامية الغنية مثل السعودية والكويت بسبب، جعل الجميع شركاء طائعين للعراق في حربه ضد إيران⁽¹⁵⁾. الحرب التي كانت الولايات المتحدة مرتاحة جداً لها وتعمل بشتى الوسائل لتبقى مشتعلة لسنوات طوال، مستخدمة نفط الخليج العربي لإرهاق واستنزاف اقتصاديات المنطقة بإغراق الأسواق العالمية بملايين البراميل الفائضة يومياً بما يزيد عن طاقة الاحتكارات والدول التخزينية. الأمر الذي أدى إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى سبعة دولارات في منتصف الثمانينات وتسبب في خسارة الأقطار العربية النفطية 500 مليار دولار على الأقل⁽¹⁶⁾.

خلاصة القول كان العراق شريكاً أساسياً في محاولات الوحدة الخليجية قبل نشأة مجلس التعاون الخليجي وطرفاً فاعلاً في أغلب المؤسسات والمنظمات التي عززت روح الشراكة بين دول الخليج، وكانت حربه مع إيران عاملاً أساسياً لنشأة المجلس، وفي الوقت نفسه كانت الخشية من استفزاز إيران أحد أسباب إبعاده عن عضوية المجلس.

المبحث الثاني: أسباب عدم انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي:

تتشابه الأنظمة السياسية القائمة في دول الخليج باعتمادها على النظام الوراثي في الحكم الذي يدور ضمن نطاق عائلة واحدة فتتشابه التفكير السياسي شكل عاملاً بين الأنظمة الحاكمة في الخليج العربي باستثناء العراق. لاسيما أن البنية السياسية القائمة في كافة دول مجلس التعاون الخليجي تتمحور حول عامل القبيلة والشيخ الذي شكل لاحقاً مؤسسة سياسية والعودة إلى بوتقة واحدة في إطار النظام السياسي القائمة على الأسرة الحاكمة بوصفها مؤسسة سياسية أدت دوراً رئيساً في الحكومة شكلت عامل قوة في السعي نحو التعاون والاتحاد⁽¹⁷⁾.

وأن دول مجلس التعاون تتميز بعمق الروابط الدينية والثقافية والتمازج الأسري بين مواطنيها وهي في مجملها عوامل تقارب وتوحد عززتها الرقعة الجغرافية المنبسطة عبر البيئة الصحراوية الساحلية التي تحتضن سكان هذه المنطقة ويسرت الاتصال والتواصل بينهم وخلقت ترابطاً بين سكان هذه المنطقة وتجانساً في الهوية والقيم، وإذا كان للمجلس لهذه الاعتبارات استمرار وتطور وتنظيم لتفاعلات قديمة وقائمة، فإنه من زاوية أخرى يمثل رداً عملياً على تحديات الأمن والتنمية، ويمثل استجابة لتطلعات أبناء المنطقة في العقود الأخيرة لنوع من الوحدة العربية-الإقليمية، بعد تعذر تحقيقها⁽¹⁸⁾.

يقول الأكاديمي الكويتي المعروف عبد الله النفيسي الكويت لا تستطيع تحقيق الأمن بمفردها لأنها طالما ظلت هكذا شظية جغرافية مثلها مثل قطر والبحرين، هذه شظايا ليس بمقدورها أن تحقق أمنها الداخلي إلا إذا التحمت في صيغة وحدوية مصيرية مع مجلس التعاون وبالذات مع المملكة العربية السعودية. إننا لا نستطيع مواجهة التحديات الخطيرة القادمة التي قد تكون قريبة، لذلك ينبغي علينا أن نعي خطورة الأوضاع التي نعيشها في الكويت. نحن جزء من حزام النفط وهذا الحزام أصبح الآن هدف احتلال القوى الدولية وهو الآن كله محتل. كلنا دول محتلة من الكويت إلى الإمارات. لا يتصور أحد أننا دول حرة لها حق القرار الإستراتيجي أبدا. القرار الإستراتيجي هو بيد الحليف الدولي المسيطر اليوم على شريط النفط وهو الولايات المتحدة الأمريكية. هذه الأمور لا نستطيع أن نقررها سياساتنا المسكينة. أما الذي يقررها هم الأمريكان الذين أصبحوا يتعاملون مع حكومتنا ويمشون أمورنا بالفاكس لأننا شعوب رديئة.

ويضيف "نحن نقع" أي الكويت "في قلب مثلث ضلعه الشرقي إيران والآخر العراق والجنوبي المملكة العربية السعودية وبالطبع إذا ما خیرنا بين هذه الاضلاع الثلاثة فنحن نطمئن أكثر للضلع الجنوبي الذي هو الضلع السعودي، ثمة وشائج تاريخيه بيننا وبين الضلع الجنوبي ومن ثم إذا ما أرادت الكويت تحقيق الأمن فلا يمكن أن نستطيع ذلك بمفردها ولا حتى الدول الأربع الأخرى في الخليج أن تحقق أمنها الداخلي إلا وفق صيغة ألا وهي انضمامها إلى المملكة العربية السعودية، ويضيف قائلاً: يجب ألا ننسى أن الخريطة السياسية لشريط النفط هي موروثة الاستعمار البريطاني الذي سلم السلطة سنة 1968 إلى الاستعمار الأمريكي⁽¹⁹⁾.

كانت العضوية في مجلس التعاون الخليجي محور المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجلس التي نصت على أن يتكون المجلس من الدول الست دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت التي اشتركت في اجتماع وزراء الخارجية في الرياض في الرابع من شباط عام 1981م. وبذلك يعد مجلس التعاون تنظيماً دولياً محدود العضوية لتحديد أعضاء المجلس بالاسم دون فتح باب العضوية يعني أن عضوية مجلس التعاون الخليجي مغلقة على الدول الستة، وتقوم العضوية في المجلس على مبدأ السيادة والمساواة القانونية بين الدول الأعضاء إذ لكل دولة عضو صوت واحد مهما كانت مساحتها أو كثافتها السكانية أو مواردها الطبيعية أو ثرواتها الاقتصادية⁽²⁰⁾.

حددت عضويته بالأسماء، ولم يتضمن نظامه الأساسي أي مادة تخص العضوية الجديدة. إذ جاء في ورقة العمل المشترك التي تبينها قمة "أبي ظبي" أن ظهور مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى حيز الوجود يعني استجابة للواقع التاريخي والثقافي والاقتصادي والسياسي والإستراتيجي الذي مرت وتمر به منطقة الخليج العربي، وهو أشد ما يكون الحاحاً في الوقت الحالي، أكثر منه في أي وقت مضى لصالح شعب المنطقة⁽²¹⁾.

وحدد النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها وتوثيق الروابط بين شعوبها ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية والتجارية والجمارك والمواصلات وفي الشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية والإعلامية والسياحية والتشريعية والإدارية ودفع عجلة التقدم العلمي في مجالات الصناعة

والتعدين والزراعة والثروات الحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية واقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها⁽²²⁾.

جاء تشكيل المجلس ليوضح مدى الروابط بين دول الخليج العربي وموقف كل دولة منهم ورؤيتها ومدى حرصها على إكمال تجربة تأسيس المجلس إذ كان لكل دولة منهم موقف الداعم والمؤيد⁽²³⁾، وقد تباين الموقف العربي من إنشائه بين مؤيد ومتحفظ، وكان العراق في مقدمة الدول المتحفظة، رغم إعلانه عن موافقته المبدئية عما كان يجري في الساحة الخليجية مؤكداً دعمه وتأييده لإنشاء المجلس، ورفضاً للادعاءات الغربية القائلة بأن المجلس موجه ضد العراق، مؤكداً تأييده لأي تقارب بين أي مجموعة عربية تصل إلى الوحدة العربية، ولم يكن العراق مشمولاً في عضوية المجلس حتى أن بين دول المجلس من رأى أنه من غير المناسب إبعاد العراق الذي يحارب إيران بالنيابة عن أشقائه من هذا التجمع الوليد، وقد يكون هذا الاستبعاد خشية من هيمنة العراق، أو خوفاً من استفزاز إيران لأن كلا الدولتين تمثلان ثقلًا في المنطقة، رغم أن العراق كان له مسوغات سياسية وجغرافية واقتصادية وقومية، وأنه يمتلك كافة المقومات التي ترتبط بدول الخليج العربي⁽²⁴⁾. لكن توجهه العسكري واتباعه سياسة خارجية معادية للغرب ومنتقدة للأنظمة الملكية منذ سقوط النظام الملكي عام 1958م⁽²⁵⁾، دفع دول المجلس إلى عدم ضم العراق إليها كونه يحتوي على عناصر غير منسجمة بشكل أكبر مع باقي الأعضاء، فضلاً عن تداعيات الحرب العراقية الإيرانية في حينه⁽²⁶⁾.

لكن ظل العراق موضع اهتمام من عدد من بلدان الخليج العربي، فعلى الرغم من أن العراق يمثل جزءاً من دول الخليج يشاركها الدين والانتماء والعادات والتقاليد إلا أن اختلاف العقائد الفكرية الحاكمة ورياسة بعض دول الخليج العربي من العراق وبخاصة عندما امتلك أسباب القوة والتوجهات القومية السابقة للعراق كانت دوماً تشكل العائق المباشر أمام الاندماج بين العراق ومحيطه الخليجي⁽²⁷⁾.

عام 1979م كان لدول الخليج مخاوف بمجيئ صدام حسين إلى سدة الحكم في العراق الذي اتبع سياسة العنف عبر فرض سيطرته على كل مقدرات الدولة مما أدى إلى اختلال الموازين الداخلية للبلد والسياسة الخارجية، في الوقت نفسه كان لديه رغبة واضحة لتزعم العالم العربي لا سيما منطقة الخليج العربي مستغلاً آنذاك غياب مصر عن الساحة العربية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد 1979 مع الكيان الصهيوني⁽²⁸⁾.

عملت دول الخليج العربي على تكثيف إستراتيجيتها بما يحمي مصالحها وأمنها القومي من تطورات تلك الحرب، ومن ثم ازدادت المخاوف عندما قصفت إيران المراكز الأمنية الحدودية الكويتية يومي 12-16 كانون الأول 1980م. أدت هذه المخاوف إلى ضرورة تكوين وحدة خليجية تواجه تلك الحرب والأخطار المحيطة بالمنطقة لذا قدمت بعض الدول الخليجية مساعدات مالية وتعبويه إلى العراق فقد قدر إسهام الدول الخليجية إلى العراق بـ 200 مليار دولار كما سمحت السعودية للعراق ببناء خط أنابيب على نقل 1,5 مليون برميل نفط يومياً من ميناء ينبع على الساحل السعودي في البحر الأحمر⁽²⁹⁾.

وهكذا لم يشكل عدم انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي عائقاً أمام استمرار دعم العراق مادياً ومعنوياً من دول المجلس التعاون الخليجي، حتى وصلت المساعدات المالية السعودية للعراق وفي السنة الأولى

فقط إلى 6 مليار دولار⁽³⁰⁾، نبع الموقف السعودي من مخاوفه من الخطر الإيراني وتهديده الأيديولوجي وتعارضه التام مع النظام والسياسة السعودية والخليجية⁽³¹⁾.

لم تكن الحرب العراقية الإيرانية السبب الوحيد لعدم ضم العراق لدول المجلس ففي 7 حزيران 1981م عندما قام الكيان الصهيوني بحجة الدفاع عن الأمن الصهيوني بضرب مفاعل تموز النووي العراقي بواسطة ثمان طائرات قاذفة مقاتلة أمريكية الصنع عبرت الأجواء السعودية مختربة أجواء بغداد ولم تستطع الدول الخليجية أن تعبر عن موقفها بحرية لأنها لديها مخاوف مما يمتلكه العراق، إذ اعترفوا سرا عن قلقهم من المفاعل النووي العراق وأنه بحجم قلقهم من التهديد الصهيوني للمنطقة العربية⁽³²⁾، لذا تعاملت السعودية والكويت مع الكيان الصهيوني في سبيل القضاء على الاقتصاد العراقي، فالسعودية هي التي كشفت للكيان الصهيوني الأمر وساعدت على الوصول إلى المفاعل عبر الإدارة الأمريكية في الوقت الذي كان فيه العراق منشغلاً بحرب إيران من الجهة الشرقية حيث اخترق الكيان الصهيوني الأجواء الغربية⁽³³⁾.

لكن أكدت المملكة العربية السعودية إعلامياً استنكارها لما قام به الكيان الصهيوني ووعدت بغداد بإمدادها مالياً في إعادة بناء المفاعل من جديد، ووصف عبد الله بشارة الأمين العام للمجلس التعاون الخليجي الاعتداء الصهيوني بأنه من أخطر أنواع الإرهاب، مطالباً العالم بالتدخل لأن الكيان الصهيوني كان يعبث في أمن المنطقة⁽³⁴⁾.

خلاصة القول قيام مجلس التعاون الخليجي لم يشكل قلقاً سياسياً أو تحدياً دبلوماسياً للعراق، الذي لم يجد نفسه معزولاً إقليمياً ووحيداً ودون سند، وما يزال المجلس من الناحية النظرية تجمعاً إقليمياً مغلقاً على أعضائه المؤسسين، النظام الوراثي في الحكم عامل مشترك حصر عضوية المجلس بدول الخليج الست، وأبعد العراق صاحب العمق الإستراتيجي والروابط التاريخية والجغرافية، المحكوم بنظام جهوري دكتاتوري وتوجهات قومية معادية للغرب ومننقد للأنظمة الملكية ورغبة لتزعم العالم العربي، وأبقى دعمه مادياً ومعنوياً خشية من التغلغل الإيراني، رغم أن بعض دوله كانت تخشى قوة العراق ونفوذه وهيمنته.

المبحث الثالث: الاجتياح العراقي للكويت وأثره على دول مجلس التعاون الخليجي:

بعد أن حصل العراق عام 1932م على سيادته واستقلاله عن بريطانيا بدأ يطالب بالكويت وهذا ما صرح الملك غازي أول حاكم يطالب بالكويت مستنداً في قوله للروابط التاريخية⁽³⁵⁾، فضلاً عن النواحي السياسي والجغرافية والاجتماعية التي تجمع البلدين. وتكررت المطالب مرة أخرى عام 1958 عند إنشاء الاتحاد العربي الهاشمي إذ اقترح العراق على بريطانيا أن تنهي حمايتها على الكويت وتصبح الكويت دولة مستقلة وتضم للاتحاد وتبنى الأمر في وقتها رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد، لكن هذا أيضاً رفض في حينها⁽³⁶⁾.

وبعد أن أطيح بالنظام الملكي في العراق عام 1958م وحصول الكويت عام 1961م على استقلالها طالب الزعيم العراقي عبد الكريم قاسم بالكويت لكنه واجه معارضة قوية على المستوى العربي والدولي بحيث ازدادت المشاكل بين البلدين وساءت العلاقات إلى درجة قيام الكويت بغلق حدودها مع العراق وترحيل عدد كبير من العراقيين⁽³⁷⁾. واستمر التوتر بين البلدين رغم اعتراف العراق بعد انقلاب 1963م باستقلال الكويت وسيادتها

بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة عام 1932م بين رئيس وزراء العراق وشيخ الكويت آنذاك، وبعد انقلاب حزب البعث العربي الاشتراكي عام 1968م، كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت والتعايش مع الأمر الواقع، لكن دون ترسيم للحدود⁽³⁸⁾. واستمرت العلاقات على ما يرام طيلة مدة السبعينات والثمانينات وحتى أثناء الحرب العراقية الإيرانية لم يظهر أي توتر في العلاقات رغم أن مشاكل الحدود قائمة.

كان الدعم الكويتي للعراق واضحاً إذ تبين عند انتهاء الحرب عام 1988م أن الكويت منحت العراق قروضاً تصل قيمتها إلى عشرة مليارات دولار ومن دون فوائد⁽³⁹⁾، ووجدت الكويت في حينها فرصة سانحة أمامها بعد كل هذه المساعدات ان ينظر العراق في مسألة ترسيم الحدود وان حل هذه الإشكاليات فرصة لا تعوض لأن العراق سيكون أكثر استجابة بسبب أوضاعه الاقتصادية الصعبة، لكن العراق رفض أي ترسيم للحدود يؤثر في اقتطاع جزء من أراضيه أو عدم حصوله على منفذ بحري مناسب⁽⁴⁰⁾.

انتهت الحرب بين العراق وإيران وكان الرأي العام السائد بأن العراق خرج منتصراً، بينما كان الوضع المالي كارثياً إذ تجاوزت ديون العراق 100 مليار دولار، بعد أن كان يملك 30 مليار دولار احتياطي في بداية الحرب. وعلى هذا الأساس فإن العراق خرج من الحرب وهو يعاني من مشاكل اقتصادية واضحة ومما زاد في حدة الاختناق الاقتصادي العراقي هو ما اتخذته الكويت والإمارات والسعودية من قرار بزيادة إنتاجهم النفطي مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وخسارة العراق حوالي 7 مليارات دولار سنوياً الذي يعتمد على 90% من وارداته على النفط⁽⁴¹⁾.

شكلت السياسة النفطية التي اتبعتها كل من الكويت والإمارات والسعودية بإغراق السوق النفطية بالحصص الزائدة عاملاً سلبياً ضد العراق كونها أسهمت في انخفاض أسعار النفط وهي المادة الأساسية للدخل السنوي العراقي التي كان يعتمد على وارداتها لتغطية العجز المتولد نتيجة الحرب مع إيران وكذلك دفع مستحقات الديون الخليجية فقد قدرت واردات العراق من النفط عام 1990م وبحسب منظمة أوبك بـ 16 مليار دولار على أساس سعر 18 دولار للبرميل الواحد وبحساب ديون العراق السنوية وسد الاحتياجات البسيطة وتعطيل مشاريع التنمية يكون العجز في الميزانية 4,5 مليار دولار سنوياً إذا ما كان سعر البرميل 18 دولار ولكن عندما يهبط سعر البرميل إلى 7 دولارات فقط بسبب سياسات خليجية متعمدة فإن ذلك سيشكل كارثة اقتصادية للعراق، فقال العراق بأنها أزمة مفتعلة وحرب اقتصادية⁽⁴²⁾.

كانت بوادر الأزمة تنبثق من تلك المشكلة فبدأ العراق يطالب بإلغاء الديون المترتبة عليه سواء كانت للكويت أو أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجي ساعدته في مدة الحرب لا سيما وأن العراق حسب ادعائه تصدى للمد الإيراني حفاظاً على البلدان العربية الأخرى وأمنها⁽⁴³⁾.

وفي خضم تلك التطورات ظهر الخلاف العراقي - الكويتي رسمياً عندما طرح العراق في إطار الجامعة العربية وبعث مذكرة يشكو فيها الكويت وذلك بتاريخ 15 تموز 1990م حتى أن العراق رأى في أجوبة بعض المسؤولين الكويتيين استفزازاً غير مقبول⁽⁴⁴⁾. ومن ثم التقى صدام حسين مع السفيرة الأمريكية في العراق أبريل

كاترين غلاسبي (April Catherine Gillespie) وبينت له ان الولايات المتحدة ليس لها موقف معين تجاه الخلافات العراقية- الكويتية، معتبرة أن الأمر شأن داخلي⁽⁴⁵⁾.

وفي 2 آب 1990م عبرت القوات العراقية الحدود الكويتية، واحتلت الكويت في أربع وعشرين ساعة، إذ تفوق العراق من ناحية القدرة العسكرية ليس على الكويت فحسب، بل على دول الخليج مجتمعة. وهذا الأمر الذي يجسد مدى الفجوة بينه وبين الكويت بمفردها في هذا المجال، كما جاء في جدول الميزان العسكري بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة عام 1989م⁽⁴⁶⁾.

الدولة	دبابات رئيسية	مدفعية	صواريخ سطح	طائرات قتال	سفن قتال	زوارق صواريخ	هليكوبتر مسلح
دولة العراق	5500	3500	66	513	4	8	160
دول مجلس التعاون	1073	729	9	364	10	34	93

في حين كان القوة العسكرية الكويتية سنة 1990م تتألف حسب الجدول الآتي من⁽⁴⁷⁾:

القوات البرية	القوات البحرية	القوات الجوية
20.300 فرد	2100 فرد	22 فرد
375 دبابة	8 قوارب صواريخ	36 مقاتلة
56 مدفع ثقيل	15 قارب عسكري	18 هليكوبتر هجومي
16 مدفع (متوسط وخفيف مساند)		

وبعدها بمدة نشرت الحكومة العراقية محضر اجتماع غلاسبي مع الرئيس صدام، مما دفع بعض المراقبين في الغرب، وفي البلدان العربية، إلى الاعتقاد بأن إدارة بوش أيدت ضمناً هذا الغزو لأسباب إستراتيجية، ليس أقلها الرغبة في إضعاف قوة العراق بوصفه دولة إقليمية⁽⁴⁸⁾.

وحيث أدركت الأسرة الحاكمة في الكويت أنه لا جدوى من مواجهة القوات العراقية قررت الانتقال للسعودية مع وزرائها وعدد من أعيانها وبدأت من هناك بمهمة تعبئة الرأي العام العالمي ضد العراق⁽⁴⁹⁾.

تفاجأت دول مجلس التعاون الخليجي بالهجوم العراقي على الكويت وعدت ذلك تهديداً لأمن دول المجلس وبدأت التحركات الدبلوماسية لوزرائها على المستوى الدولي والإقليمي في سبيل ضمان الوقوف ضد غزو العراق للكويت وعدم مشروعية ما قام به العراق⁽⁵⁰⁾، أخذ المجلس مقاطعة العراق وتم عقد اجتماع استثنائي لمدة يومين في الرياض ناقشوا فيه مطالبة الكويت بمقاطعة العراق دولياً⁽⁵¹⁾، واجتمع المجلس الوزاري للمجلس في لقاء استثنائي إذ استنكرا هذا العدوان على دولة عضو في مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية والأمم المتحدة وعد ما حصل هو اعتداء وخرق لكل الموائيق والقوانين العربية والإسلامية والدولية، وطالب العراق بالانسحاب الفوري من الكويت وعلى الجامعة العربية اتخاذ موقف حازم تجاه ما يجري، وأعلن عدم الاعتراف بنتائج الاحتلال⁽⁵²⁾.

واخذت دول المجلس تجري العديد من الاتصالات على جميع المستويات العربية والإقليمية والدولية لإيجاد حل للازمة القائمة عبرها انسحاب القوات العراقية من الأراضي الكويتية من دون قيد أو شرط وعدم الاعتراف بقرار العراق ضم الكويت إليه ولا بأي نتائج مترتبة على غزو القوات العراقية للأراضي الكويتية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعي الذي كان قائماً في الكويت قبل الغزو، محملين العراق مسؤولية التعويض عن الأضرار والخسائر الناجمة عن الغزو التي لحقت بالمصالح الحكومية الكويتية والبنوك والهيئات والمؤسسات والشركات العامة أو الخاصة والاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها وودائعها ونقلها خارج الكويت، وأكد الحق المشروع للمتضررين من الكويتيين وغيرهم من رعايا مختلف الدول في الحصول على التعويضات العادلة عما أصابهم من أضرار وخسائر نتيجة العدوان العراقي⁽⁵³⁾.

قدمت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من المساعدات ورسمت الكثير من المواقف على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية ضمن إطار البحث عن أمنها الذاتي وبعيداً عن وحدة الصف العربي الواحد فضلاً عن انها منذ الوهلة الأولى أخذت تستجد بالدول العظمى حفاظاً على أمنها واستقرارها لذلك نجد أن المملكة العربية السعودية قد دعت الولايات المتحدة الأمريكية وعبر وسائل الإعلام العربية والغربية إلى المجيء وبكافة قواتها إلى أراضيها؛ لأنها في خطر من العراق⁽⁵⁴⁾. وأنها بينت وفي الاجتماع الاستثنائي للمجلس الوزاري في 3 آب 1990 ليس لها ثقة كبيرة بفعالية الجامعة العربية لذا فهي لا توصد الأبواب أمام الجهود الدولية رغم أن الجامعة العربية ترفض التدخل الأجنبي بالشؤون العربية، لكن دول مجلس التعاون أعربوا عن تفهمهم وبنوا أن الأمم المتحدة هي هيئة دولية ملزمة بحفظ الأمن والسلم في العالم وأن ما تقوم به لا يندرج بعنوان التدخل الأجنبي. وفي 11 آب 1990م عقد رؤساء الأركان لدول المجلس اجتماعهم في الرياض أقرّوا خطط موحدة للجيش وفي كل دول مجلس التعاون الخليجي للتنسيق فيما بينها لاستقبال القوات الغربية حتى العربية، التي أكدت وقوفها إلى جانب دول المجلس⁽⁵⁵⁾.

إن عدم قدرة مجلس التعاون على التعامل مع ازمة الخليج الأخيرة 1990م في إطار المساهمة في فرض حل أو حصرها ووأدها دبلوماسياً، يحفظ الأمن والسلم والسيادة لدول المجلس نفسها ضمن المصلحة القومية العليا للعرب ككل، يؤكد بأن عجز المجلس هذا أدى إلى تشكيل مخاطر على امن الصراع العربي الصهيوني، وتكريس الهيمنة العسكرية لإسرائيل كأكبر قوة إقليمية، من ناحية وعلى تكريس الوجود الأمريكي العسكري والسياسي في المنطقة وما لذلك من ابعاد سياسية خطيرة على المصالح العليا التي لا يمكن التكهّن بمداها⁽⁵⁶⁾.

وهكذا بدأت آلة الحرب الأمريكية تزحف إلى المنطقة استعداداً لإخراج صدام من الكويت وتدمير العراق. ولتبدأ بعد ذلك مرحلة من التوتر في العلاقات العراقية - الخليجية بشكل كبير وعنيف هذه المرة تمخض عنها حرب الخليج الثانية أو ما يطلق عليه عاصفة الصحراء في الأعوام "1990م-1991م" إذ أدخلت العلاقات العراقية-الخليجية في نفق مظلم وخرج فقطعت العلاقات الدبلوماسية وأسهمت دول الخليج بشكل كبير في قوة تنفيذ الحصار الاقتصادي الذي فرض من مجلس الأمن الدولي بموجب القرار المرقم 661 في 6 آب 1990م على العراق⁽⁵⁷⁾.

وهنا لا بد أن نؤشر على الآراء التي تتحدث عن أن دول مجلس التعاون الخليجي لم يكن أمامها خيارات لفرض إرادتها ولهذا سعت خلف الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق التي أفضت إلى أضعافه وتدمير بناء التحتية الأمر الذي يعاني منه العراق حتى اليوم. وهذا رأي غير منصف مع وجود خيارات مهمة كان على دول الخليج السعي إليها قبل أن تنهج الخيارات الأمريكية وهي المحيط العربي والمحيط الإسلامي كان يمكن أن يلعب هذان المحيطان بشكل مؤثر وفعال لو كان الموقف الخليجي قد استقر على هذه المراكز خصوصاً وأن الموقف العربي والموقف الإسلامي كان يمتاز بقوة وتلاحم أكثر مما هو عليه اليوم من تشرذم وفرقة ولكن لعبت المؤثرات الخارجية⁽⁵⁸⁾.

وهكذا شكل العراق مشكلة بالنسبة لدول الخليج العربي طوال عقد التسعينات، حتى بعد أن تم تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في 26 شباط 1991م، ظهرت عدة رؤى حول العلاقة مع العراق ومن ثم ظهرت ثلاثة مستويات للعلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق الأول: تمثله قطر وعمان وكان أكثر ميلاً للمصالحة مع العراق، الثاني مثله الإمارات والبحرين وهو وسط بين الموقفين الأول والثالث وأكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون، اما الثالث مثله الكويت والسعودية وتمثل الموقف المتشدد من العراق⁽⁵⁹⁾.

ومنذ الغزو العراقي للكويت أخضع التعامل مع العراق لأحكام الفصل السابع⁽⁶⁰⁾ من ميثاق الأمم المتحدة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي المرقم 661 في إطار حزمة من العقوبات فرضت على العراق إثر احتلاله للكويت. حتى بلغت مجموع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة على العراق رقم قياسي 87 قراراً دولياً ملزماً، يعني ليس هناك في تاريخ أي دولة في العالم فرضت عليه هذا القدر من القرارات الملزمة التي مست بسيادة العراق وحملته أعباء مالية واقتصادية كبيرة وحرمتها من التقدم العلمي والتكنولوجي وفرضت عليه عزلة دولية⁽⁶¹⁾.

لقد تضرر الشعب العراقي كثيراً من قرارات الحصار ونظام العقوبات والقصف العشوائي التي تمثل مخالفة واضحة للمواد 48، 50، 54 لاتفاق جنيف لعام 1977 م وللمواد 2، 3، 4 من اتفاقية الإبادة الجماعية ومبادئ محكمة نورم بيرغ لعام 1950م فضلاً عن ما يمثلته من مخالفة لإحكام ميثاق الأمم المتحدة⁽⁶²⁾.

خلاصة القول العراق الذي طالب بعد استقلاله بضم الكويت في العهد الملكي والجمهوري، اعترف بها عام 1963م فساد بينهما الاتفاق والتفاهم في السبعينيات، وفترة الثمانينيات قدمت الكويت الدعم للعراق في حربه مع إيران، لكن سلوك الحكومات الخليجية بعد الحرب تنقصه الكياسة والفهم لموازين القوى في المنطقة وتملية التبعية المغرضة للقوى الأجنبية، أغرق العراق بديونه وادخل بلدان المجلس والعراق في منعطف كارثي وخطير وغير محسوب، بغض النظر عن المسوغات التي ساقها العراق لاحتلال الكويت.

المبحث الرابع: حرب الخليج الثالثة عام 2003م وأثرها على علاقات العراق بدول مجلس التعاون الخليجي. لقد قاد وجود صدام حسين على رأس السلطة في العراق إلى حالة من إفتقاد أمان الناس وانعدام الطمأنينة في حياتهم. واندفع الدكتاتور في استباحته لأمن الناس إلى البلدان المجاورة فأفقد الوضع الإقليمي استقراره الأمني،

على الرغم من ادعائه بأن القوة العسكرية العراقية هي عامل توازن إقليمي فإن جوهر الحقيقة يكمن في توازن الرعب بين قوى متصارعة لا تمتلك إلا لغة الاقتتال والتدمير وإدخال شعوبها في مطحنة الحروب بحجج وذرائع مضللة⁽⁶³⁾.

عام 2003م وقعت حرب الخليج الثالثة أو " الغزو الأمريكي للعراق "، استمرت من 19 آذار إلى 1 أيار 2003م، وأدت إلى احتلال العراق عسكرياً من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومساعدة دول أخرى مثل بريطانيا وأستراليا وبعض الدول المتحالفة مع أمريكا، وانتهت الحرب بسيطرة الولايات المتحدة على بغداد، قدمت الإدارة الأمريكية مجموعة من المسوغات الملفقة لأفئاع الشارع الأمريكي والراي العام العالمي بشرعية الحرب، فمرة تدعي بتصنيع صدام وامتلاكه أسلحة دمار شاملة، ومرة تدعي علاقة بين صدام والقاعدة ومنظمات إرهابية أخرى تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم، إضافة إلى تحرير الشعب العراقي ونشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط⁽⁶⁴⁾.

لكن تعرضت المسوغات إلى انتقادات واسعة النطاق بدءاً من الشارع الأمريكي إلى الراي العام العالمي. مؤكدين أن الهيمنة على سوق النفط العالمية، وضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة، وحماية الكيان الصهيوني، ومحاربة الصحوة الإسلامية، وما تضمنه من روح مقاومة ورفض للوضع الراهن، هي المسوغات الحقيقية وراء الغزو الأمريكي للعراق⁽⁶⁵⁾.

قامت الولايات المتحدة وحليفاتها في حرب الخليج الثانية بعملية تدمير مقصود للعراق وشعبة وبخاصة في ضوء عمليات النهب في نيسان 2003م التي تغاضت عنها الولايات المتحدة والدعم الذي لقيه الأصوليون العنيفون - محاولة إبادة المجتمع، واتضح نيات احتلال العراق منذ البداية فتم تأمين الحماية لوزارتي الداخلية والنفط فحسب، بينما تركت المتاحف والمكاتب بل مخازن الذخيرة من دون حماية وسمح البنتاغون بعمليات النهب لتقويض الدولة العراقية⁽⁶⁶⁾.

وفي انتهاك لقوانين الاحتلال الواردة في اتفاقيات جنيف شرع الحاكم المدني المعين حديثاً للعراق بول بريمر الذي تسلم بسلطات تنفيذية واسعة بحل الجيش العراقي وأنتج فيضاً من الرجال الغاضبين الذين تلقوا تدريباً عسكرياً، وانضموا سريعاً إلى التمرد وإصدار أوامر لإنشاء السوق الحرة المتناسبة مع المصالح الأمريكية وأدى هذا القرار إلى إغراق فوري للسوق بالبضائع الاستهلاكية التي اجتاحت المنتجين والبائعين المحليين غير الجاهزين لمواجهة تحدي منافسيهم العلميين الجبابرة⁽⁶⁷⁾. وعلينا أن نتذكر أن كل هذه القرارات صدرت من جانب واحد من مسؤول مؤقت يمتلك سلطات تنفيذية ومن دون أي اعتبار جدي لحاجات الشعب العراقي ورغباته.

أرادت الزعامة السياسية الأمريكية أن يصبح العراق الجديد ديمقراطياً على الطريقة الأمريكية ويوفر إمدادات النفط للولايات المتحدة الأمريكية، بعد إطاحة ديكتاتورية وحشية، سبق أن كان حليفاً وثيقاً ومستهلكاً للمعدات العسكرية الأمريكية والاستخبارات والأسلحة الكيميائية والبيولوجية بل أيضاً بخلق بلد جديد بكلية جاهز لرأسمالية السوق الحرة، إذ شرعت إدارة الرئيس الأمريكي بوش في عملية محو العراق في مشروع رجعي تضمن تفكيك البنى التحتية والاقتصادية والاجتماعية العراقية، فضلاً على أنه يفتح الباب أمام وصول الشركات

الأمريكية إلى المصادر الطبيعية العراقية وإعادة تجميع البلاد على صورتها. وفشلت خطط إعادة الهيكلة الاقتصادية الراديكالية بسبب انتفاء التفكير في الشرعية وفي إعادة البناء الاجتماعي. وسرعان ما تفكك العراق أجزاء كثيرة لا تجمع بينها سوى مقاومة الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة، فأدى ذلك إلى مقتل الملايين ودمار البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية للعراق، حد إبادة المجتمع، غير أن خيوط الهوية العراقية النابضة بالحياة بقيت رغم الهجمات المنسقة على الشعب العراقي ومؤسساته⁽⁶⁸⁾.

خرج العراق من الحرب وهو متقل بالديون التي قدرها البنك الدولي بـ 127,7 مليار دولار ودمرت أغلب بنيته التحتية. وبعد أن حدث التغيير السياسي في العراق، سعت الإدارات العراقية المتعاقبة لإخراج البلاد من طائلة البند السابع، مؤكدين التزام العراق بجميع قرارات الأمم المتحدة وأنه لم يعد يشكل تهديداً لأمن واستقرار المنطقة، ولكنها واجهت صعوبات سياسية عديدة، إذ مارس الكويت ضغوطاً مضادة لمنع ذلك بذريعة عدم التزام العراق بالقضايا العالقة مثل التعويضات والمفقودين الكويتيين وترسيم الحدود⁽⁶⁹⁾.

اختلفت دول مجلس التعاون في مواقفها تجاه العراق، بعد الاحتلال فقد برزت ردود فعل متناقضة بين دول المجلس تجاه ما يجري في العراق، بسبب غموض المشهد العراقي بفعل عوامل إقليمية ودولية واحتمال تصادم تلك الإرادات مع المصالح الخليجية⁽⁷⁰⁾.

حاولت دول مجلس التعاون أن تتأى بنفسها عن جميع الأزمات التي مر بها العراق بعد الاحتلال فبقيت في معزل عما يحدث في الداخل العراقي من احتلال وتدخلات إقليمية من الجوار العراقي الأخرى، ولم ترع سوى مصالحها الأنية والمستقبلية في التعامل مع العراق ومن ثم وضعت سياجا وداراً كبيراً لعزل العراق وعدم التعامل إلا في حدود معينة وبشكل حذر ينتابه التوجس والخوف من العراق شعباً وحكومة، وهذا العزل أدى إلى الإضرار بمصالح العراق العليا السياسية والاقتصادية والأمنية، وهذا ما عرّجنا عليه من ضرب الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر بحجة الديون التي بذمة العراق للكويت ودول الخليج الأخرى⁽⁷¹⁾.

انحصر التعامل الخليجي مع أحداث العراق في:

1- أدان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في 8 تشرين الأول 2003م العمل الإرهابي الذي تعرض له مقر بعثة الأمم المتحدة في بغداد، الذي أودى بحياة السيد سرجيو فير دي مليو، الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق.

2- أدان المجلس الوزاري حادث التفجير الذي وقع في مدينة النجف بالعراق، وأودى بحياة العشرات من بينهم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق السيد محمد باقر الحكيم، وإصابة مئات الأشخاص. واعتبر المجلس هذا الحادث المؤلم من الأعمال الإجرامية التي تستهدف الأرواح البريئة وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق، وشق صف وحدة الشعب العراقي، وإعاقة الجهود الدولية المبذولة من أجل إعادة إعمار العراق واستقراره.

3- أدان المجلس الوزاري بشدة عملية القتل الجماعي المتمند للأسرى والمحتجزين الكويتيين، وغيرهم من رعايا الدول الأخرى، التي ارتكبها النظام العراقي السابق، التي تمثل انتهاكاً صارخاً وجسيماً لحقوق الإنسان،

وطالب المجلس الوزاري بتقديم مسؤولي النظام السابق في العراق الذين ارتكبوا هذه الجرائم إلى المحاكمة بوصفهم مجرمي حرب، حتى ينالوا العقاب العادل.

4- وعبر المجلس عن قلقه من استمرار غياب الأمن وحالة عدم الاستقرار في العراق، وما يتبع ذلك من استمرار للمعاناة الإنسانية للشعب العراقي الشقيق.

5- ورحب المجلس بقرار مجلس الأمن رقم 1500 الصادر في 14 آب 2003م الذي اعتبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي والحكومة المؤقتة خطوة إيجابية تعمل على تحقيق طموحات كافة أبناء الشعب العراقي. وعبر المجلس الوزاري عن أمله في أن يؤدي ذلك إلى الإسراع في قيام الحكومة الدستورية التي تضمن للعراق أمنه واستقلاله ووحدة أراضيه، والمساواة في الحقوق والواجبات للشعب العراقي.

6- دعا المجلس إلى سرعة تضافر كافة الجهود الدولية، لمعالجة الوضع العراقي، بكل جوانبه، وإعادة الحياة الطبيعية لشعبه، وإعطاء الأمم المتحدة دوراً محورياً، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، في الحفاظ على الأمن والاستقرار في العراق.

7- عبر عن أمله أن يتمكن العراق، بأسرع وقت ممكن، من القيام بدوره التاريخي المسئول، والعيش في سلام مع جيرانه، ودعا المجلس المجتمع الدولي والمنظمات الدولية المتخصصة للعمل على استعادة ما سلب من التراث التاريخي والشعبي والحضاري إلى الشعب العراقي⁽⁷²⁾.

ورغم حدوث عدة متغيرات على الساحة السياسية العراقية استمر انحسار العلاقات العراقية وتدنیه - الخليجية فقد كان لدى بعض دول الخليج ردود فعل متحفظة تجاه العراق بعد الاحتلال الأمريكي وأخذت بعض دول الخليج تتبنى سياستها على خلفية طائفية متشابكة، وبالرغم من الزيارات المتبادلة بين تلك الدول والعراق إلا أن العلاقات لم تتجه نحو التطور أو التحسن وخاصة مع المملكة العربية السعودية التي بقيت غير متفاعلة مع الحكومات المتعاقبة التي تشكلت بعد الاحتلال، مما أدى إلى موجه استياء كبيرة داخل العراق رافقه تصعيد إعلامي من جانب السعودية تجاه العراق، أما مع الكويت فقد كانت العلاقة سلبية في أغلب الأحيان إذ الموقف الهش والمبني على أساس هواجس الماضي وقد برز ذلك واضحاً عبر رفض الكويت التنازل عن التعويضات المفروضة على العراق والديون التي بذمة العراق لها ووقوفها بوجه المساعي التي يبذلها العراق للخروج من البند السابع والوصاية على العراق والديون التي بذمة العراق وكذلك التجاوزات والمضايقات الكويتية للعراق كإنشاء ميناء مبارك في قلب المنفذ البحري العراقي والمتقاطع مع الممر البحري العراقي الذي بسبب الضرر الأكبر لعمل موانئ العراق ومن ثم لاقتصاد العراق، في الوقت الذي تملك الكويت موانئ متطورة وكافية لسد حاجة الكويت لاستيراد وتصدير البضائع ولا ندري لماذا اختارت الكويت، ويبدو أن السياسة الاستفزازية التي تنتهج من الكويت في هذه الفترة لا تخدم بأي حال من الأحوال الشعبين العراقي والكويتي إنما تخدم أجندات يههما تفرقة الأمم والشعوب⁽⁷³⁾.

نستطيع القول إن دول الخليج قد تحولت منذ عام 2003م بسياستها إلى نمط جديد وهو إستراتيجية الترقب والانتظار وهذه الإستراتيجية بلا شك أنها تجعل المواقف الشعبية في العراق تنتظر إلى الموقف الخليجي على انه

موقف يمتاز بالإشكالية الطائفية اضافته إلى أنه موقف هزيل أحيانا وحائل دون تطلعات الشعب العراقي في حياة كريمة⁽⁷⁴⁾.

على الرغم من أن سياسة العراق الخارجية بعد عام 2003 ركزت على قبول الأطراف الإقليمية والدولية في الوضع الجديد في العراق، بتنشيط التعاون السياسي وإرجاع العراق للمحافل الدولية والمشاركة الفعالة في المنظمات الإقليمية والدولية وزيادة النشاط الدبلوماسي، وتحسين العلاقات السياسية والأمنية، وضمان عدم تدخل الأطراف الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية العراقية⁽⁷⁵⁾.

مع سقوط نظام صدام حسين في 2003م، عادت المطالبات مرة أخرى بانضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليج، ففي 2004 قال إبراهيم الجعفري، رئيس مجلس الحكم الانتقالي إن وفدا من المجلس طلب بجولة قام بها لسبع دول عربية بانضمام العراق إلى مجلس التعاون. وفي هذه المدة كذلك قال وزير النفط العراقي إبراهيم بحر العلوم إن العراقيين "لهم مصلحة في الانضمام إلى المجلس، وأعلنّا مرارا عبر جولاتنا أن أهم مطالبنا هو الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي، من منطلق حرصنا على الانضمام إلى الوطن الخليجي الموحد"⁽⁷⁶⁾.

وظهرت مسوغات عدة تدعو لانضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي إذ لعبت الجغرافية السياسية دورا مهماً في طبيعة العلاقات السياسية والاجتماعية بين دول مجلس التعاون والعراق بحكم الجوار بينهما، خصوصا بعد زوال الأسباب التي كانت تمنع انضمام العراق الجديد إلى عضوية مجلس التعاون الخليجي بسقوط النظام الدكتاتوري، انطلاقاً من واقع أن العراق دولة مطل على الخليج، سعى بشكل حثيث لاستعادة مكانته كبلد قوي ليس فقط في منظومة العمل الخليجي، بل في الشرق الأوسط والعالم ككل، إذ مهد زوال النظام البائد الطريق تطبيع العلاقات بين العراق والكويت⁽⁷⁷⁾.

وان تعميق الروابط الاقتصادية بين العراق ودول المجلس يحافظ على ديمومة النمو وتحقيق التقارب الاقتصادي، امتلاك العراق مقومات الاكتفاء الذاتي في القطاع الزراعي وإمكانية إقامة قاعدة صناعية قائمة على خصائص محلية - وبثروة نفطية هائلة وقطاع خاص نابض بالحياة، يمتلك آفاق مستقبلية واعدة وقوة بشرية لشعب مؤهل بالتعليم نسبة 25% حسب تقارير اليونسكو 2006م، ويوضع في مرتبة متقدمة بين الشعوب الفتية على الرغم من الأخطاء السياسية التي ارتكبت بحقة وحرفه عن السير في اتجاه التنمية المستدامة، كون العراق يشكل سوقاً متطوراً على صعيد الاقتصاد العربي والإقليمي، يمكن أن يحقق تكاملاً تجارياً - زراعياً - صناعياً - استثمارياً، مع دول مجلس التعاون الخليجي⁽⁷⁸⁾.

ومن جانب آخر ينطوي انضمام العراق لمجلس التعاون الخليجي على عدد من الافاق المتمثلة بالسوق الكبيرة التي يوفرها العراق لمنتجات دول الخليج خاصة وأن هذه السوق كانت على مدى عقدين من الزمن متعطشة لجميع المفردات السلعية والخدمية التي تستطيع بعض الوحدات الإنتاجية لدول الخليج تأمينها لها⁽⁷⁹⁾.

إن موقع العراق يجعله حلقة وصل بين شرق آسيا وغرب أوروبا يتطلب ذلك خلق مدن اقتصادية بوصفها مناطق حرة للتبادل التجاري بين العالم، ويحتل العراق موقعا إستراتيجياً وسيطا بين دول العالم. فهو قريب من الأسواق العالمية، ويطل على الخليج العربي من جهة وعلى مشارف أوروبا من جهة أخرى، مما يجعله نقطة

وصل جغرافي لخطوط التجارة الدولية التي تربط دول غرب آسيا ودول الخليج العربي وجنوب شرق آسيا مع أوروبا. نظرا لكثرة موانئ دول الخليج العربي قد يساعد العراق لاستخدامها موانئ بحرية من أجل نهضته الاقتصادية يعيد إلى الأذهان مشكلة العراق الجيوبوليتكية. فالعراق لا يتمتع بسواحل ممتدة على بحار مهمة، حيث يعد مثلاً قاعدته في المنطقة الكردية الشمالية، أما رأسه المقلوب واضيق نقاطه تقع على الخليج الذي يمثل اهم المنافذ وأكثرها حيوية بالنسبة له، ومن ثم يكاد يكون العراق دولة برية مغلقة أو حبيسة حيث لا يتمتع إلا بإطلالة محدودة للغاية على الخليج⁽⁸⁰⁾.

رغم وجود الكثير من المسوغات التاريخية والجغرافية والسياسية والأمنية التي تساعد على إنشاء هيكل إقليمي سليم، وأنه سيوسع التشابك الاقتصادي لدول الخليج العربي وبحقق ترابطاً اقتصادياً واجتماعياً على أساس المنافع المتبادلة ويمثل ذلك مستقبلاً قاعدة استقرار سياسي واقتصادي، ضلّت هنالك تحديات تواجه دخول العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وهي معوقات ذات بعدين الأول خاص بالعراق والثاني خاص ببعض دول الخليج العربي لاسيما الكويت.

فيما يخص العراق فإن وضعه الحالي وقد خرج للتو من السيطرة والاحتلال المباشر للقوات الأمريكية، فضلاً عن وجود حالة من عدم الاستقرار السياسي وحتى الأمني الداخلي يزيد على معاناة اقتصاده الذي دمرت بنيته التحتية بفعل تداعيات السياسة السابقة، فضلاً عن ترتب مديونية جراء تلك التداعيات، أغلبها بسبب شراء ترسانات من الأسلحة وتعويضات مالية. يقابلها توجس خليجي من حجم التغلغل الإيراني داخل العراق، وعدم تقديم العراق لمؤشرات تكفي وتطمئن دول الخليج من الاتجاهات التي سيسلكها مستقبلاً. وبالتالي إذا ما استطاعت الحكومة العراقية من معالجة وتجاوز هذه المصاعب استطاع العراق ان ينهض ويستعد قوته الإقليمية، لكنه هذه المرة قوة إقليمية داعمة ومعززة للموقف والوضع العربي⁽⁸¹⁾.

وبعد سلسلة من الإجراءات التي قام بها العراق بسبعة أعوام فيما يخص انهاء المشاكل العالقة مع الكويت وتسييد التعويضات والعمل بشفافية مع المنظمة الدولية للطاقة الذرية، صوت مجلس الأمن الدولي في 15 كانون الأول 2010م على خروج العراق من دائرة البلدان التي فرضت عليها التزامات بموجب الفصل السابع، مبقياً على العراق الالتزامات المتصلة مع الكويت بموجب الفصل السابع وتحديداً الالتزامات المتعلقة بمسألة المفقودين وممتلكات الكويت وتأكيد حكومة العراق استعدادها للاستمرار في مشروع صيانة حدودها مع الكويت وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 833 لعام 1993م، بعد ان رفضت الكويت نقل هذه الملفات إلى باب العلاقات الثنائية بعد أن قدم العراق طلباً رسمياً إلى مجلس الأمن بهذا الخصوص وصدر القرار الأممي بهذا الشأن، حتى يتمكن العراق من الخروج من طائلة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي طال انتظاره كثيراً ويتحمل الجانب الكويتي الجزء الأكبر من هذا التأخير بعد أن نال الشيء الكثير من موال الشعب العراقي باسم الشرعية الدولية⁽⁸²⁾.

تعد بقية دول الخليج رغم تذبذب علاقاتها مع العراق أكثر إيجابية من العلاقات مع الكويت والمملكة العربية السعودية. دون أن يكون هناك دور للولايات المتحدة الأمريكية صاحبة التأثير الكبير في صناعة القرار

السياسي الخليجي، رغم دعوات أمريكا العلنية التي نصحت بها دول الخليج للتعاطي مع العراق وقبول عضويته في مجلس التعاون الخليجي والتنازل عن الديون⁽⁸³⁾.

ففي عام 2008م طالب وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس دول الخليج العربي بضم العراق إلى مجلس التعاون الخليجي، وقال الوزير أمام كبار مسؤولي الدفاع في عدد من دول الخليج والشرق الاوسط أن "دعم دول الخليج للعراق سيساعد على احتواء طموحات إيران، وأكد أن دول الخليج عليها أن تفكر في السماح للعراق بالانضمام إلى منظمات إقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي⁽⁸⁴⁾. ليست الا دعوات إعلامية أكثر مما تكون دعوات جدية فليس من مصلحة أمريكا أن تكون علاقات العراق مع دول الخليج جيدة وإيجابية وأن صناعات القرار في البيت الأبيض يرون أن بقاء الحال على ما هو عليه أو أسوأ مما هو عليه هو لمصلحة أجنحة أمريكية بدأت ملامحها تتشكل حيث بقاء الوجود الأمريكي في هذه المنطقة الحيوية من العالم جزء من تلك الأجندة⁽⁸⁵⁾.

خلاصة القول استغلت أمريكا دكتاتورية صدام لتحقيق أهدافها، في احتلال وتدمير العراق والهيمنة على الخليج العربي، بعدها خرج العراق من الحرب متقللاً بالديون فسعت الإدارات العراقية المتعاقبة على إخراج العراق من طائلة عقوبات احتلال الكويت، وبقيت دول الخليج بعيدة عن الأزمات التي مر بها العراق بعد الاحتلال، فانحصر التعامل بالتنديد والإدانة للأعمال الإرهابية، والدعوة إلى وحدة الصف العراقي ونبذ التدخلات الإيرانية، وإن سعي العراق إلى الانضمام لمجلس التعاون سيقوي المجلس ولن يضعفه، فالعراق لن يكون طامعاً في مال الدول الأعضاء. وأنه لن يهدف إلى فك ضائقته المالية أو فتح أسواق الخليج للعمالة العراقية، بل سيحصل العكس؛ فلربما تستفيد الدول الأعضاء اقتصادياً من هذا الانضمام أكثر، إذ ستجد رؤوس الأموال الخليجية سوقاً كبيرة كسوق العراق تستثمر فيها أموالها. لكن عراق فيه دولة مركزية ضعيفة، مليشيات طائفية، إرهاب، مقاومة وطنية، وجود أجنبي، فساد مالي يعني هذه السلة الكبيرة من المشكلات لا يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تكون مرحة به بشكل كبير.

الخاتمة والنتائج

- عبر متابعة أحداث التاريخ يتبين ان العراق شريك أساسي في محاولات الوحدة الخليجية وطرفاً فاعلاً في أغلب المؤسسات والمنظمات قبل نشأة مجلس التعاون الخليجي.
- حرب العراق مع إيران التي كان العامل الأساسي لنشأة المجلس هي أسباب إبعاده عن عضويته خشية من استقزاز إيران.
- قدمت دول مجلس التعاون الخليجي دعماً مادياً ومعنوياً للعراق خشية من التغلغل الإيراني، رغم أن بعض دوله تخشى قوة العراق ونفوذه وهيمنته.
- ما يزال المجلس من الناحية النظرية تجمعاً إقليمياً مغلقاً على أعضائه المؤسسين، وأن النظام الوراثي في الحكم عامل مشترك حصر عضوية المجلس بدول الخليج الست. وأحد أسباب إبعاد العراق، المحكوم بنظام جهوري دكتاتوري وتوجهات قومية معادي للغرب ومنتقد للأنظمة الملكية.

- مطالبيب العراق بضم الكويت في العهد الملكي والجمهوري، أحد أسباب إبعاد العراق عن منظومة العمل الخليجي.
- سلوك الحكومات الخليجية بعد الحرب العراقية الإيرانية تنقصه الكياسة والفهم لموازين القوى في المنطقة وتملية التبعية المغرضة للقوى الاجنبية، أغرق العراق بديونه وأدخل بلدان المجلس والعراق في منعطف كارثي خطير وغير محسوب وأبعد العراق عن دول الخليج ، بغض النظر عن المسوغات التي ساقها العراق لاحتلال الكويت.
- استغلت أمريكا دكتاتورية صدام وتواطئ بعض دول الخليج لتحقيق أهدافها في احتلال العراق عام 2003م وتدميره والهيمنة على الخليج العربي.
- خرج العراق من حرب 2003م مثقلاً بالديون فسعت الإدارات العراقية المتعاقبة على اخراج العراق من طائلة عقوبات احتلال الكويت،
- استمرار التوتر بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي على الرغم التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية العراقية ولصانع القرار السياسي الخارجي للعراق بعد 2003م.
- بقيت دول الخليج بعيدة عن الأزمات التي مر بها العراق بعد الاحتلال، فانحصر التعامل بالتتديد والإدانة للأعمال الإرهابية، والدعوة إلى وحدة الصف العراقي ونبذ التدخلات الإيرانية.
- سبقوي سعي العراق إلى الانضمام لمجلس التعاون المجلس ولن يضعفه، وهي ضرورة لا غنى عنها لكافة الأطراف والجميع في حاجة إلى علاقات متوازنة والنظر إلى العراق بأنه قوة للخليج
- إن بقاءه العراق بعيدا عن مجلس التعاون ليست ممكنة نتيجة الجغرافيا والتاريخ ولا بد من الوصول بها إلى الأمان والتطور والابتعاد عن كل مخلفات الماضي.
- على دول الخليج وبالذات السعودية والكويت أن تنظر إلى العراق بعيدا عن غياب التوازن وتفاوت الأيدولوجيات السياسية المرحلية.
- يحمل العراق من الموروث الحضاري والثقلي السكاني والموارد الهائلة ما يضيفي قوة ومثانة إلى دول الخليج لو تم الابتعاد عن التشنجات الاستفزازية التي تمارس ضده التي يمارسها هو ضد بعض دول المجلس.
- سياسات كل من العراق ودول الخليج عشوائية أو مبنية على فرضيات ونظريات تخلق إشكاليات تدفع ثمنها الشعوب من عمر تقدمها وقوة أو اصر الروابط التي ترتبط بها.

الهوامش

- 1- هو ذراع مائية لبحر العرب يمتد من خليج عمان جنوباً إلى شط العرب شمالاً بطول 965 كم وتبلغ مساحته 233,100 كم، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي 370 كم إلى حد أدنى 55 كم عند مضيق هرمز، والخليج العربي ضحل لا يتجاوز عمقه 90 متر إلا في بعض الأماكن، يبلغ طول الساحل العربي على الخليج 3490 كم وهو أطول من الساحل الإيراني الذي يبلغ 2440 كم وتطل عليه ثمان دول هي العراق، إيران، الكويت، السعودية، البحرين، قطر، الإمارات، عمان. انظر موسوعة مسارات (عالم من المعرفة)، 8 كانون الأول 2019، الساعة 09:46. <http://wiki.masaratcom.com/masarat.ph>.
 - 2- عبد المحسن لافي الشمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحديات الوحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012م، ص 34.
 - 3- شاكر النابلسي، طلق الرمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1987، ص 38.
 - 4- المصدر نفسه، ص 7.
 - 5- أحمد زكريا الشلق، مصطفى الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968-1971م، دراسة وثائقية، دار الثقافة، الدوحة، 1991م، ص 19.
 - 6- حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، يناير 1999، ص 34.
 - 7- أحمد يونس زويد الجشعمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بين دول الخليج العربي (1981-1990)، التربية للعلوم الإنسانية (مجلة)، المجلد 25، العدد 1، جامعة بابل، 2017، ص 12.
 - 8- زينب إبراهيم حسوني كبة، موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي 1981-1991، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، 2018. ص 24-25. انظر: ظافر محمد العجمي، أمن الخليج وتطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 447.
 - 9- عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية - الخليجية، صحيفة المثقف، العدد 16، 4789 تشرين الأول 2019. <http://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama>.
- 09/52324
- 10- عبد الكريم صالح المحسن، المصدر السابق.
 - 11- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 111.

- 12- عبد المالك التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، دن، الكويت، 1986، ص ص 152-153.
- 13- مجموعة باحثين، الابعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الإيرانية، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، 1988، ص ص 56-58.
- 14- زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص ص 56-57.
- 15- ستيفن غروبارود، حرب السيد البوش، مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص 24.
- 16- عودة بطرس عودة، الاستسلام في الواقع العربي، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، 1996، ص 128.
- 17- زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص ص 25-26.
- 18- جلال كاظم القيسي، العراق ومجلس التعاون الخليجي، أعمال الندوة العلمية لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 56.
- 19- أحمد منصور في لقاءه مع المفكر الكويتي عبد الله النفيسي في حوار اجراه على فضائية الجزيرة بتاريخ 28 كانون الأول 2005؛ محاضرة الدكتور عبد الله النفيسي بعنوان: امن الكويت بين اطماع الخارج واوضاع الداخل. شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت. <https://www.google.com/search>.
- 20 - حسين محمد البحرانة، مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية، الندوة العلمية الرابعة " دول مجلس التعاون الخليجي وحده التاريخ والمصير "مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، مجلد 2، 1993، ص 160.
- 21- حسن عبد الله البزاز، مجلس الخليج العربي بعد عقد، مجلة الخليج العربي، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، العدد 1-2، 1993، ص 43.
- 22- عبدالله خليفة الشالجي، تحديات ومستقبل الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 158، ط 1، 2013، ص 5.
- 23- عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي والإطار السياسي الاستراتيجي، مجلة الخليج العربي، مجلد 15، العدد 1، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، ص 17.
- 24- زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص 47.
- 25- وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص ص 21-22.
- 26- لمى مضر الأمارة وأم، د، خضير عباس عطوان، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي قراءة للبيئة الإقليمية الخليجية، كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين، ص 58.
- 27- بيداء حمود أحمد، العراق مجلس التعاون الخليجي: العلاقات العراقية القطرية أنموذجاً، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة بغداد، العدد 24 / 2013، ص 12.
- 28- زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص 52.

- 29- نايف علي عبيد، المصدر السابق، ص111.
- 30- هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الإسلامي في الخليج العربي (1945-1991 دراسة تاريخية أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006، ص223.
- 31- شفيق ناظم الغرباء، نقد العقل العربي المعاصر حالة أزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، القاهرة، 1995، ص22.
- 32- زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، صص52-68.
- 33- صحيفة القادسية، عراقية، العدد 205، 25 تموز 1990.
- 34- صحيفة الرياض، السعودية، العدد 4855، 10 حزيران 1981.
- 35- كانت الكويت جزء من متصرفية البصرة من العراق لكنها خاضعة للسيطرة العثمانية آنذاك رغم أن هنالك اتفاقات تنص على رغبة الكويت بتشكيل كيان منفصل عن البصرة واعترفت لها الدولة العثمانية بذلك عام 1913 بشرط أن تبقى الكويت تابعة لها. انظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960، ص25.
- 36- حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية 1990 - 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2012، ص18. انظر: قحطان طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، مجلد 6، العدد 18، 2014، صص503-504.
- 37- قيس جواد علي الغريزي، أثر النفط في العلاقات الكويتية العراقية 1968-2005، مجلة السياسة الدولية، العدد 6، بغداد، 2006، ص112.
- 38- قحطان طاهر، المصدر السابق، ص 506.
- 39- حيدر صبحي عفات الجوراني، المصدر السابق، ص26.
- 40- وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية سياسية) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغاة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص131.
- 41- بيار سالنجر واريك لوران حرب الخليج- الملف السري، ط11، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1993، صص7-9.
- 42- بيدا محمد أحمد، المصدر السابق، ص16. انظر: قحطان طاهر، المصدر السابق، ص 506.
- 43- تركي الحمد، الاسباب الموضوعية والمبررات الأيدولوجية في: مجموعة باحثين، الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د.ت، ص101.
- 44- الطيب البكوش، الخليج العربي بين الهيمنة والارتزاق، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، د.ت، ص19.
- 45- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت، ص275.

- 46- أحمد الرشدي، الكويت من الامارة إلى الدولة، دراسة في نشأة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993، ص 554. انظر: التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1990، ص 197.
- 47- عبد العزيز المهنا، الخليج بعد الغزو العراقي للكويت، مطابع دار الهلال، الرياض، 1990، ص ص 205-206.
- 48- يوسف خليفة اليوسف، المصدر السابق، ص 275.
- 49- حبيب الرحمن، حرب الكويت جذورها ومقوماتها، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001، ص 370.
- 50- المواقف وردود الفعل العربية تجاه الغزو العراقي للكويت خلال الايام الأولى، شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت www.Almoqatel.com.
- 51- دار الكتب والوثائق، وكالة الانباء العراقية، مجلس التعاون الخليجي، 13/6500، 9 كانون الأول 1990، ص 1.
- 52- بيان الصحفي للدورة الاستثنائية الحادية عشر للمجلس الوزاري، القاهرة، 3 اب 1990، ص ص 1-2 شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت www.Almoqatel.com.
- 53- زينب إبراهيم حسوني كبة، المصدر السابق، ص ص 85-91.
- 54- عبد الحسين مهدي العوادي، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007، ص 341.
- 55- محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت في: مجموعة باحثين الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1995، ص 340-345.
- 56- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي (آلياته، أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995، ص 17.
- 57- عبد الكريم صالح المحسن، المصدر السابق.
- 58- المصدر نفسه.
- 59- بيداء محمد أحمد، المصدر السابق، ص 16.
- 60- يضم البند السابع المواد 39-51 من ميثاق الامم المتحدة تحت عنوان "في ما يتخذ من الأعمال في حالة تهديد السلم والإخلال به ووقع العدوان" وهمية هذه المواد تتبع من انها تتضمن صفة القسرية في تطبيقها على الدول الخاطبة. انظر: سرحان غلام حسين، العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية الفصل السابع، قسم الدراسات التاريخية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2001، ص 110.
- 61- المصدر نفسه، ص 117.
- 62- خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دول مجلس التعاون الخليجي انموذج)، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 27، 2015، ص 16.

- 63- تيسير عبد الجبار الالوسي، تأثير استقرار الأوضاع في العراق على الاستقرار والتوازن الإقليميين، الحوار المتمدن، العدد 700، سدني، 1 كانون الثاني 2004. http://www.somerian-slates.com/mss_.old/p79.htm
- 64 -- يوسف خليفة اليوسف، المصدر السابق، ص 286.
- 65 -- نفس المصدر، ص 287.
- 66- المؤلفين مايكل أوترمان، ريتشارد هيل، بول ويلسون، ترجمة: أنطوان باسيل، محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع عراق آخر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2001، ص ص 13، 24.
- 67- المؤلفين مايكل أوترمان، ريتشارد هيل، بول ويلسون، المصدر السابق، ص 25-26.
- 68- المؤلفين مايكل أوترمان، ريتشارد هيل، بول ويلسون، المصدر السابق، ص ص 21، 27.
- 69- سرحان غلام حسين، المصدر السابق، ص 110-117.
- 70- محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2013، ص 212.
- 71- خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص 18-19.
- 72- البيان الصحفي للدورة الثامنة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جدة، 8 تشرين الأول 2003م. شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت www.Almoqatel.com.
- 73- عبد الكريم صالح المحسن، المصدر السابق.
- 74- محمد ياس خضير، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الإقليمي والدولي بعد عام 2003 قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل، مجلة رؤية العدد 3، كانون الأول 2012، ص ص 62-63.
- 75- المصدر نفسه.
- 76- شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت <https://arabic.sputniknews.com/arab>.
- 77- جلال كاظم القيسي، المصدر السابق، ص ص 78-80.
- 78- المصدر السابق، ص 82.
- 79- عبد الله خليفة الشايجي، العراق وامن منطقة الخليج، تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع/19/2008، ص ص 150-153.
- 80- جلال كاظم القيسي، المصدر السابق، ص ص 92-93.
- 81- عبد الله خليفة الشايجي، المصدر السابق، ص ص 150-153.
- 82- سرحان غلام حسين، المصدر السابق، ص ص 139-145. انظر: قاسم محمد الجنابي، ريا صاحب عيد، اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، مجلد 5، العدد 12، 2013، ص 353.
- 83- عبد الكريم صالح المحسن، المصدر السابق.

84- انظر: المركز الفلسطيني للأعلام <https://www.palinfo.com/news/2009/6/25>

85- عبد الكريم صالح المحسن، المصدر السابق.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

مصادر البحث

- 1- انظر موسوعة مسارات (عالم من المعرفة)، 8 كانون الأول 2019، الساعة 09:46.
<http://wiki.masaratcom.com/masarat.ph>
- 2- عبد المحسن لافي الثمري، مجلس التعاون لدول الخليج العربي وتحديات الوحدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012م.
- 3- شاكر النابلسي، طلق الرمل: أوراق في الوحدة والتنمية والثقافة العربية في الخليج، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1987.
- 4- أحمد زكريا الشلق، مصطفى الخطيب، قطر واتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي 1968-1971م، دراسة وثائقية، دار الثقافة، الدوحة، 1991.
- 5- حسن حمدان العلكيم، الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي، دراسة استشرافية، سلسلة قضايا خليجية المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 3، يناير 1999.
- 6- أحمد يونس زويد الجشعمي، مجلس التعاون الخليجي ودوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والعسكرية بين دول الخليج العربي (1981-1990)، التربية للعلوم الإنسانية (مجلة)، المجلد 25، العدد 1، جامعة بابل، 2017.
- 7- زينب إبراهيم حسوني كبة، موقف مجلس التعاون الخليجي من قضايا محيطه العربي 1981-1991، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المتنى، 2018.
- 8- ظافر محمد العجمي، أمن الخليج وتطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
- 9- نايف علي عبيد، مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون إلى التكامل، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.
- 10- عبد المالك التميمي، الخليج العربي والمغرب العربي، دن، الكويت، 1986. مجموعة باحثين، الأبعاد الاستراتيجية للحرب العراقية الإيرانية، مركز دراسات الخليج، جامعة البصرة، 1988.
- 11- ستيفن غروبارود، حرب السيد البوش، مغامرات في سياسات الوهم، ترجمة محمود برهوم ونقولا ناصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993.
- 12- عودة بطرس عودة، الاستسلام في الواقع العربي، وكالة التوزيع الأردنية، عمان، 1996.
- 13- جلال كاظم القيسي، العراق ومجلس التعاون الخليجي، اعمال الندوة العلمية لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2011.

- 14- أحمد منصور في لقائه مع المفكر الكويتي عبد الله النفيسي في حوار اجراه على فضائية الجزيرة بتاريخ 28 كانون الأول 2005؛ محاضرة الدكتور عبد الله النفيسي بعنوان: أمن الكويت بين اطماع الخارج واوضاع الداخل. شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت. <https://www.google.com/search>
- 15- حسين محمد البحارنة، مجلس التعاون الخليجي ودوره الرائد في تحقيق الوحدة الخليجية، الندوة العلمية الرابعة " دول مجلس التعاون الخليجي وحده التاريخ والمصير "مجلة دراسات الخليج العربي والجزيرة العربية، مجلد2، 1993.
- 16- حسن عبد الله البراز، مجلس الخليج العربي بعد عقد، مجلة الخليج العربي، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، العدد1-2، 1993.
- 17- عبدالله خليفة الشالجي، تحديات ومستقبل الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات رقم 158، ط1، 2013.
- 18- عبد الله فهد النفيسي، مجلس التعاون الخليجي والاطار السياسي الاستراتيجي، مجلة الخليج العربي، مجلد15، العدد1، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة.
- 19- وليم رو، ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003.
- 20- لمى مضر الامارة وأ.م.د، خضير عباس عطوان، مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربي قراءة للبيئة الإقليمية الخليجية، كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين، 2010.
- 21- بيداء حمود أحمد، العراق مجلس التعاون الخليجي:العلاقات العراقية القطرية انموذجاً، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة بغداد، العدد 24 / 2013.
- 22- هاشم عبد الرزاق صالح الطائي، التيار الاسلامي في الخليج العربي (1945-1991دراسة تاريخية' أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2006.
- 23- شفيق ناظم الغبرا، نقد العقل العربي المعاصر حالة أزمة الخليج، مجلة السياسة الدولية، العدد 119، القاهرة، 1995.
- 24- ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1960.
- 25- حيدر صبحي عفات الجوراني، العلاقات العراقية الكويتية 1990 - 2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، 2012.
- 26- قحطان طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، مجلد 6، العدد 18، 2014.
- 27- قيس جواد على الغريبي، اثر النفط في العلاقات الكويتية العراقية 1968-2005، مجلة السياسة الدولية، العدد 6، بغداد، 2006.

- 28- وسن سعدي عبد الجبار السامرائي، ترسيم الحدود بين العراق والكويت دراسة (قانونية سياسية) رسالة ماجستير غير منشورة، معهد القائد للدراسات القومية والاشتراكية العليا (الملغاة)، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2002.
- 29- بيار سالنجر واريك لوران حرب الخليج- الملف السري، ط11، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، بيروت، 1993.
- 30- تركي الحمد، الاسباب الموضوعية والمبررات الأيدولوجية في: مجموعة باحثين، الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، د.ت، ص.
- 31- الطيب البكوش، الخليج العربي بين الهيمنة والارتزاق، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله، تونس، د.ت.
- 32- يوسف خليفة اليوسف، مجلس التعاون الخليجي في مثلث الوراثة والنفط والقوى الاجنبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.ت.
- 33- أحمد الرشدي، الكويت من الإمارة إلى الدولة، دراسة في نشأة الكويت وتطور مركزها القانوني وعلاقاتها الدولية، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.
- 34- التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1989، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1990.
- 35- عبد العزيز المهنا، الخليج بعد الغزو العراقي للكويت، مطابع دار الهلال، الرياض، 1990.
- 36- حبيب الرحمن، حرب الكويت جذورها ومقوماتها، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2001.
- 37- المواقف وردود الفعل العربية تجاه الغزو العراقي للكويت خلال الأيام الأولى، شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت www.Almoqatel.com
- 38- دار الكتب والوثائق، وكالة الانباء العراقية، مجلس التعاون الخليجي، 13/6500، 9 كانون الأول 1990.
- 39- بيان الصحفي للدورة الاستثنائية الحادية عشر للمجلس الوزاري، القاهرة، 3 اب 1990، ص ص 1-2 شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت www.Almoqatel.com
- 40- عبد الحسين مهدي العوادي، الوثائق الخفية عن مجريات حرب الخليج الثانية، مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت، 2007.
- 41- محمد الرميحي، ردود الفعل العربية على غزو وحرب تحرير الكويت في: مجموعة باحثين الغزو العراقي للكويت، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1995.
- 42- عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربي (آلياته، أهدافه المعلنة علاقاته بالمنظمات الإقليمية والدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط1، 1995.
- 43- سرحان غلام حسين، العلاقات العراقية-الكويتية واشكالية الفصل السابع، قسم الدراسات التاريخية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بيت الحكمة، بغداد، 2001.

- 44- خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دول مجلس التعاون الخليجي انموذج)، مجلة السياسة الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 27، 2015.
- 45- تيسير عبد الجبار الالوسي، تأثير استقرار الاوضاع في العراق على الاستقرار والتوازن الإقليميين، الحوار المتمم، العدد 700، سددني، 1 كانون الثاني 2004. http://www.somerian-slates.com/mss_old/p79.htm
- 46- المؤلفين مايكل أوترمان، ريتشارد هيل، بول ويلسون، ترجمة: أنطوان باسيل، محور العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع عراق آخر، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ط1، 2001.
- 47- محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الخليج، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2013.
- 48- البيان الصحفي للدورة الثامنة والثمانين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جدة، 8 تشرين الأول 2003م. شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت www.Almoqatel.com
- 49- محمد ياس خضير، سياسة العراق الخارجية حيال المحيطين الإقليمي والدولي بعد عام 2003 قراءة في الواقع واتجاهات المستقبل، مجلة رؤية العدد 3، كانون الأول 2012.
- 50- شبكة المعلومات والاتصالات الدولية الإنترنت <https://arabic.sputniknews.com/arab>
- 51- عبد الله خليفة الشايجي، العراق أمن منطقة الخليج، تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ع/19/2008.
- 52- قاسم محمد الجنابي، ريا صاحب عبد، إشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من أحكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، مجلد 5، العدد 12، 2013.
- 53- انظر: المركز الفلسطيني للأعلام <https://www.palinfo.com/news/2009/6/25>
- 54- عبد الكريم صالح المحسن، مجلس التعاون الخليجي ومستقبل العلاقات العراقية - الخليجية، صحيفة المثقف، العدد 4789، 16 تشرين الأول 2019. <http://www.almothaqaf.com/qadayaama/qadayama-09/52324>